اسم الطالب: احمد عماد عبدالله احمد

الرقم القومى:30005280105496

عنوان البحث : الدولة والاجهزة المعنية لمجابهة فايروس كورونا المستجد

المقدمة :

لم يعد لدى العالم حديث سوى فيروس كورونا المستجد وما يحدثه فى العالم من تدمير و أوبئة لذا من اللازم إلقاء الضوء على الفيروسات. ينتمى فيروس گورونا المستجد لسلسلة ڤيروسات كورونا المعروفة بتسببها بأمراض تنفسية للبشر، ظهر للمرة الأولى فى سوق المأكولات البحرية فى مدينة ووهان الصينية، ويرجح العلماء أنه انتقل من أحد الحيوانات البرية إلى الإنسان. وهذه للمرة الثالثة التى يصيب بها فيروس كورونا البشر، فظهر للمرة الأولى فى الصين متسببآ لمتلازمة التنفس الحادة و الوخيمة وعُرف وقتها ب"سارس" ثم ظهر للمرة الثانية فى المملكة العربية السعودية متسببآ بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ويُعرف ب "ميرس" واليوم ظهر مجددآ و يُعرف بمرض "كوفيد-19"

العناصر:

1-دور الدولة المصرية في مواجهة فيروس كورونا

2-الارشادات الوقائية من فيروس كورونا المستجد

٣-التعايش الديناميكي مع فيروس كورونا المستجد

٤-فيروس كورونا المستجد ومنظمة الاغذية والزاعة للامم المتحدة

٥- جهود الدولة والقوات المسلحة

٦- توافر الاجهزه والمستلزمات الطبية

 اولا: دور الدولة المصرية في مواجهة فيروس كورونا:

في إطار تطبيق الإجراءات الاحترازية للتعامل مع فيروس كورونا، أصدر الرئيس السيسي قراراً بتخصيص مائة مليار جنيهاً لتمويل الخطة الشاملة؛ وكان ذلك بمثابة حائط الصد القوي لمواجهة الفيروس. خاصة أن مصر اتخذت قرارات مهمة علي صعيد الاصلاح الاقتصادي خلال السنوات الماضية والتي جنبت البلاد مخاطر كثيرة، ولولا هذه القرارت لظلت تحت وطأة الأثار السلبية لهذا الفيروس وأثرت بشكل كبير علي القطاعات الصناعية والكيانات الاقتصادية .دعم قطاع الصحة، وذلك من حيث تجهيز مستشفيات للعزل بكل محافظة بحيث تكون مجهزة فنياً وإدارياً، من حيث توافر الأحهزة الطبية ،والتعقيم، وطاقم الأطباء، والتمريض والمستلزمات الطبية، كما يجب تخصيص قسم في كل مستشفي به غرف استقبال وطوارئ للحالات القادمة للكشف أو الاشتباه فيهال قبل ترخيل الإيجابي منها لمستشفي العزل الرئيسي لكل محافظة.

زيادة صرف بدل العدوي للأطباء والممرضين لدعمهم في القيام بالمهام المكلفين بها.

توفير مستلزمات التعقيم والوقاية لهم.

توجيه موارد مالية لوزارة النقل لمواجهة التكدسات البشرية الكبيرة لمترو الأنفاق، والسكك الحديدية وهيئة النقل العام، وتعقيم وتطهير هذه الوسائل.

توجيه جزء من هذا الدعم للمصالح الحكومية مثل الشهر العقاري، والسجل المدني وإدارت المرور؛ وتنظيم حركة دخول وخروج المواطنين ومراعاة القدرة الاستيعابية لهذه الأماكن التي تشهد زحاماً كبيراً لإنهاء مصالح المواطنين.

توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية والزيوت، والقمح، والأرز والذرة.

قطاع الدواء: كشفت أزمة كورونا عن نجاح الاستراتيجية المصرية في توفير الدواء في الأسواق، واستطاعت هيئة الشراء الموحد والهيءة العليا للدواء في تأمين سوق الدواء المصري، حيث يتوفر لدي مصر مخزوناً يكفي لستة أشهر.

حملت كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسي في 22-3-2020 خلال حضور سيادته الاحتفال بعيد المرأة المصرية العديد من الرسائل والقرارات التي تمثل في مجملها منظومة عمل في مواجهة مخاطر فيروس كورونا ، الذي وصفه بأنه أخطر أزمة تواجه مصر، وأن عدم الوعي بها يحول الأرقام الحالية إلى آلاف .

اولاً : رسائل الرئيس السيسي :

1- الدولة قامت بعمليات تطهير كبيرة سواء في باخرة الأقصر، أو غيرها، وفي العديد من المنشآت .

2 - على المواطنين الالتزام والانضباط في التعامل خلال أسبوعين فقط؛ لحصار هذا الفيروس حتى لا تزيد الأرقام المعلنة على المعدلات الطبيعية .

3 - حالة عدم الالتزام يمكن أن تحول الأرقام إلى آلاف خلال أيام قليلة .

4 - المعسكر الذي تم إعداده في مطروح لاستقبال المصابين تم تجهيزه على أعلى مستوى

5 - الإجراءات الطبية التي يتم اتخاذها على أعلى مستوى طبي في العالم .

6 - البيانات التي تصدر عن الحكومة في التعامل مع أزمة كورونا أرقام حقيقية وتعكس الوضع الحالي في مصر .

7 - المنظومة الإعلامية تعاملت بوعي شديد فى تغطية أزمة كورونا وتوعية المواطنين .

8 - المخزون الإستراتيجي لدى الدولة من السلع التموينية يكفي حاجة المواطنين .

9 - الدولة اتخذت إجراءات عاجلة لاحتواء أزمة السيول في المناطق التي ضربتها بما يليق بالمواطن المصري .

10 - شكر القوات المسلحة ووزارة الدخلية لما قاما بها من جهد خلال الأزمة الماضية، وكذلك الإعلام المصري .

11 - الفترة المقبلة ستشهد عملًا كبيرًا في عمليات التطهير والتعقيم التي تقام بمؤسسات الدولة لحصار الفيروس .

12 - ضم العلاوات الخمسة المستحقة لأصحاب المعاشات بنسبة 80% من الأجر الأساسى والعلاوة السنوية للمعاشات تكون بنسبة 14% اعتبارا من العام القادم .

13 - تحية للمنظومة الصحية بمستشفياتها واطبائها وممرضتها: "إنها حرب هم أبطالها ".

14- تحية للحكومة لجهودها فى احتواء الأزمات وحسن تعاملها مع أزمة فيروس كورونا

ثانياُ: قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسى لمواجهة أزمة "كورونا" والتى جاءت كالتالى :

1- توجيه وزارة المالية بتخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة فيروس كورونا .

2- خفض سعر الغاز الطبيعى للصناعة بقيمة 4.5 دولار .

3- خفض أسعار الكهرباء للصناعة بقيمة 10 قروش .

4- إطلاق مبادرة "العملاء المتعثرين" المتضررين من القطاع السياحي .

5- توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهرى مارس وأبريل 2020 لسداد جزء من مستحقاتهم .

6- رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضرائب واجبة السداد مقابل 10% فقط من الضريبة المستحقة عليهم .

7- تخفيض أسعار العائد لدى البنك المركزى 3% مع إتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس المال وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات .

8- تأجيل الاستحقاق

 1- مبادرات الدعم الوقائي؛ من خلال توفير المستلزمات الطبية التي تحتاجها المستشفيات، من أدوات الوقاية الشخصية من العدوى، ومن بين النماذج، دور مؤسسة "مصر الخير"، من خلال إسهامها في تقديم المستلزمات الطبية والملابس الوقائية الخاصة بالأطباء والممرضين، بمستشفيات العزل والحجر الصحي والحميات، على مستوى الجمهورية.

2- المبادرة المصرية لإنتاج ٥٠٠٠ جهاز تنفس صناعي؛ حيث تهدف هذه المبادرة إلى رفع سعة، وكفاءة غرف الرعاية المركزة؛ وذلك بإعادة تصنيع ٥٠٠٠ جهاز PB 560 باستخدام التصميمات التي أتاحتها إحدى الشركات العالمية؛ وذلك بعد إنتاج نموذج تجريبي، وإجازته من وزارة الصحة. وتستند فكرة المبادرة على جمع مجموعة من المهندسين المتخصصين، والأطباء، ومتخصصي إدارة المشروعات، ثُم مخاطبة الهيئة العربية للتصنيع والشركة القابضة للصناعات المعدنية لإنتاج الجهاز على خطوط إنتاجهم، وخلق قنوات للتبرع لصالح الحملة من خلال جمعيات خيرية معتمدة وتحظى بالثقة العامة، وأخيرًا تصميم وتنظيم دورات طبية لتدريب الكوادر في جميع محافظات مصر على استخدام الجهاز. وتقوم المبادرة على تحقيق تعاون ثلاثي بين قطاع الصناعة، وجمعيات المجتمع المدني، والدولة لتحقيق الهدف المرجو في أقصر مدة ممكنة، وبجودة عالية. وقد بدأت بالفعل مجموعة عمل في دراسة تصميمات الجهاز، وتبين لهم بشكل مبدئي إمكانية تنفيذه في مصر.

**3-مبادرات تحفيز العمل التطوعي وحماية الفرق الطبية:**

يعاني القطاع الصحي الحكومي أزمة كبيرة في عدد الأطباء والتمريض؛ ولهذا اضطرت وزارة الصحة إلى تغيير شكل المواجهة التقليدية للوباء؛ وذلك بغلق العيادات الخارجية بجميع المستشفيات وتحويل طاقة العمل بأكملها إلى الوحدات الصحية، وهذا يُعد تعديلًا لمسار التعامل مع الأزمة، بهدف الاستفادة القصوى من الفريق الطبي الحالي. فبدلًا من أن تكون المستشفيات هي خط المواجهة الأول للمرض، مما يسمح بتحويلها لبؤر عدوى لاستقبالها عدد كبير من المرضى من مناطق مختلفة، تكون الوحدة الصحية أو مكتب الصحة الموجود في كل حي أو قرية الخط الأول للتعامل مع المرض، على أن يتم رفع كفاءة تلك الوحدات، ومدها بالفريق الطبي المدرب وبأجهزة الأشعة والتحاليل التي تمكنها من تأكيد أو نفي احتمالية إصابة أي شخص بـ "كورونا"، بحيث تقوم الوحدة بعد ذلك بتحويل الشخص المرجح إصابته بالفيروس إلى مستشفى الحميات أو الصدر القريب منه، ليجري فيه تحليل "pcr" . وفي حال تأكد الإصابة، يتم نقله إلى أقرب مستشفى عزل له. وبالتالي يتحقق هدف تخفيف العبء على الفريق الطبي بحيث لن يصل إلى مستشفيات الحميات سوى المرضى الذين يعانون من التهاب رئوي فقط. ومن ثم، يكون دور الأخيرة قاصر على التحقق مما إذا كان الالتهاب الرئوي بكتيريًا، ووقتها يحصل المريض على علاجه داخلها أو أنه ناتج عن الإصابة بفيروس كورونا، ويحتاج إلى النقل إلى مستشفيات العزل لتلقي العلاج.

ونتيجة للنقص في عدد الأطباء والتمريض، واحتياج القطاع الصحي بأكمله إلى التدريب على مواجهة الأزمة، فإن قرار وزارة الصحة بفتح باب التطوع يُعد قرارًا جيدًا يراعي هذا النقص، وقد يساهم في التخفيف من العبء على المنظومة الصحية؛ لأنه يسمح للتخصصات العلمية القريبة من مجال الطب مثل خريجي كليات العلوم والطب البيطري والأسنان القيام بأدوار تكميلية بمستشفيات العزل والإحالة أو بفرق التقصي والمتابعة الميدانية. وكذلك يسمح القرار بوجود متطوعين للعمل المجتمعي لتوعية الناس بأن خط الدفاع الأول للإنسان هو بيته، فضلًا عن إمكانية قيامهم بتوصيل الخدمات إلى المنازل، وخصوصًا كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، باعتبارهم الأكثر عرضة للإصابة.

وفي ذات السياق، قامت وزارة الصحة بتخصيص خطين ساخنين للأمانة العامة للصحة النفسية؛ لتقديم الدعم النفسي للمواطنين المتواجدين بالمنازل خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تدريب 150 متخصص في الصحة النفسية عبر وسائل الإنترنت للتواصل عن بعد من أجل تقديم الدعم النفسي للمصابين بفيروس كورونا المستجد، وأهالي المصابين والفريق العلاجي في مستشفيات العزل وباقي فئات. وفي هذا السياق تأتي أهمية تفعيل آليات عملية للدعم النفسي للناس عمومًا، وللفرق الصحية خصوصًا من أطباء وتمريض، وأيضًا دعمهم ماديًا ومعنويًا، والعمل على حمايتهم بجميع الوسائل الممكنة، وتوفير الاحتياجات اللازمة لأسرهم. وعلى الرغم من الخطوات الجيدة من جانب الحكومة،  إلا إنه مازال ينقصها توافر قنوات لاستيعاب المزيد من المبادرات المجتمعية، التي تأتي من خارج الحكومة والاستفادة منها عن طريق آليات واضحة ومحددة؛ وذلك بعيدًا عن البيروقراطية التقليدية.

#### **ثالثًا- دور القطاع الخاص .. قطاع التحاليل الطبية نموذجًا:**

ظهرت مطالب عديدة بضرورة تعاون القطاع الخاص مع الحكومة، خاصة "القطاع الطبي الخاص"؛ وذلك بما يمتلكه من إمكانيات وموارد وخبرات وأدوات؛ للقيام بدور وطني في هذه الأزمة. وفيما يخص قطاع التحاليل، فإنه يحظى بأهمية كبيرة خاصة مع بعض التوصيات بضرورة التوسع في التحاليل الخاصة باكتشاف فيروس كورونا المستجد، وتنقسم تلك التحاليل إلى نوعين : الأول؛ معروف باسم "بالكاشف السريع"، والمقصود به فحص الأجسام المضادة، وميزته أنه أسرع وأرخص، إلا إن دقته تعد أقل. أما النوع الثاني؛ فهو الأهم، والأدق، وهو تحليل "PCR". وقد أعلنت وزارة الصحة أنه  تم إجراء 200 ألف اختبار بالكاشف السريع Rapit test ، وأكثر من 90 ألف تحليل pcr لحالات مشتبه بإصابتها بفيروس كورونا .

 وفي هذا السياق أشارت بعثة الدعم التقني التابعة لمنظمة الصحة العالمية المعنية بمرض كوفيد-19 والتي اختتمت مهمتها في مصر بتاريخ 25 مارس 2020 إلى أن مصر تستطيع إجراء ما يصل إلى 200.000 اختبار؛ وذلك بفضل الدعم المقدم من المنظمة وشركاء آخرين ولاحقًا في 2 أبريل 2020 أجاب مكتب ممثل منظمة الصحة العالمية في مصر، أن مصر لديها 400.000 كيتس لإجراء التحليل الخاص بفيروس كورونا المستجد (test kits).

وقد أعلنت وزارة الصحة عن زيادة المعامل التي يتم إجراء التحاليل بها إلى 21 معمل، مع وعد بزيادة العدد إلى 27 معمل، بعد أن كانت تسحب العينات من أماكن مختلفة، ويتم تحليلها في المعامل المركزية في القاهرة فقط، ويعد ذلك خطوة جيدة في اتجاه لامركزية المواجهة.

ووفقًا لتعريف حالة كورونا المستجد الذي وضعته اللجنة العلمية لوزارة الصحة، فإن التحليل يجري فقط لمن ظهرت عليهم أعراض المرض ممن خالطوا حالة إيجابية أو سافروا لإحدى الدول عالية الإصابة. ويرى بعض الخبراء ضرورة التوسع في التحاليل، بحيث يكون هناك مركز اختبار واحد في كل منطقة؛ لأن من شأن القيام بالاختبارات الخاصة بالكشف عن كورونا المستجد على نطاق واسع، أن يساهم في المساعدة على اكتشاف مرحلة (الانتشار المجتمعي) في وقت مبكر، والعمل على احتواء بؤر التفشي بشكل أسرع. خاصة وأنه بمجرد الدخول في مرحلة الانتشار المجتمعي، فإن القدرة على الحد من هذا الانتشار ستكون محدودة إلى حد ما؛ لذلك فإن هدف هذه الاستراتيجية يتمثل في تسطيح منحنى العدوى لأطول وقت ممكن؛ أي إبطاء العدوى قبل أن ترتفع معدلات العدوى بشكل كبير، وبالتالي توزيع الموارد الصحية بدلًا من إنهاكها.

ويمكن التنويه إلى أنه في حالة عدم قدرة المعامل المركزية والفرعية بوزارة الصحة على تحمل عبء زيادة العينات، فإنه من الممكن الاستفادة بالعدد الضخم من المعامل الخاصة الموجودة في مصر من أجل التوسع في التحاليل، والمساهمة في الكشف المبكر، عن طريق الشراكة مع المعامل الخاصة؛ وذلك شريطة أن تكون مطابقة لمواصفات الجودة والاعتماد، وأن يكون التحليل مجانيًا كما هو الحال في المعامل الحكومية.

#### **رابعًا- التنمر والوصم الاجتماعي :**

يعد "الوصم نتيجة المرض في الوعي الشعبي الجمعي مسألة تاريخية ليست بسيطة"، وتعني الارتباط السلبي بين الشخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يشتركون في خصائص معينة، ويعني هذا أنه قد يتم التمييز ضد الأشخاص المصابين بكوفيد – 19 أو الأشخاص الذين لهم صلة اتصال بالمرض. على سبيل المثال؛ صلة القرابة أو السكن في نفس المنطقة السكنية. ويؤثر هذا التمييز سلبًا على المصابين بالمرض، وكذلك على أسرهم، وأصدقائهم. وقد أثار تفشي كوفيد-19 الحالي وصمة اجتماعية وتمييزية سواء كان وصم الأفراد أو الدول أو ضد أي شخص يُعتقد أنه على اتصال بالفيروس.

**1- أسباب الظاهرة:** تعود أسباب الوصمة المجتمعية المتزايدة المرتبطة بكوفيد-19 إلى كونه مرض جديد، ولا يزال هناك الكثير من المجهول عنه. ومن عواقب الوصمة المجتمعية أنها ممكن أن تدفع الناس لإخفاء المرض لتجنب التمييز ضدهم، ومن ثم اللجوء إلى الرعاية الصحية في حالة متأخرة، وليس فور الإصابة أو الشعور بأعراض المرض، وبالتالي يتسبب في انتشار الفيروس على نطاق واسع. وقد تبين خطورة هذه الظاهرة، في تحدي بعض القرى للحجر الصحي، ومحاولة البعض الهروب من الحجر الصحي. وقد ظهر التنمر عند دفن الموتى من ضحايا فيروس "كورونا" في مقابر عائلاتهم بالمحافظات، وإثارة أزمات بين أهالي القرى التي ينتمون لها، خاصة في ظل رفض الكثير من الأهالي دفنهم في المقابر؛ خشية انتشار العدوى.

وظاهرة الخوف من الحجر الصحي لها أسبابها المعقدة، والتاريخية في مصر، ولا يصح أن يتم التعامل معها بتوجيه اللوم للناس باعتباره (نقص وعي). فقد كان يتم التعامل مع مرضى الكوليرا في القرن الماضي بالشدة والصرامة، لدرجة كانت تدفع الأهالي لإخفاء الإصابات والوفيات. فعندما كان يصل إلى السلطات الصحية خبر حدوث إصابة كان يتم إرسال مجموعة من موظفي الصحة والبوليس إلى منزل المريض، ويقومون بأخذه إلى عربة الصحة، ثم إلى المستشفى، وبعد ذلك يأتي الدور على منزل المصاب؛ حيث يذهب إليه موظفو الصحة فيأخذون ما فيه من الأثاث بهدف التطهير، ولكن في أغلب الأحيان كان يتم حرقه، مما أدى إلى خوف وهلع أقارب المريض والجيران.

**2-مقترحات لمواجهة الوصمة المجتمعية:** يجب احتواء هذه المشكلة، وإيجاد حلول سريعة لها قبل أن تتزايد؛ حيث وضعت منظمة الصحة العالمية عدة اقتراحات لمواجهة الوصمة المجتمعية المرتبطة بالمرض، ومن المفيد تبنيها في سياق المشاركة المجتمعية؛ وذلك على النحو التالي:

نشر الحقائق؛ حيث تزيد الوصمة المجتمعية نتيجة لعدم توافر الحقائق والمعلومات الكافية حول كوفيد – 19، وطرق العدوى، والوقاية منه. ومن ثم فإن إعطاء الأولوية لنشر المعلومات الصحيحة المتعلقة بالمرض، سوف يساهم في الحد من تلك الظاهرة.

ب-الاهتمام بنشر أصوات وقصص عن الأشخاص الذين عانوا من الفيروس، وقد تعافوا؛ أو من دعموا أحد أقاربهم وأصدقاءهم من خلال التعافي، للتأكيد أن معظم الناس يتعافون من كوفيد-19.

ج- إبراز الدور الهام لمقدمي الرعاية الصحية في الأزمة الحالية؛ لأنهم أيضًا  قد يتعرضون للوصم. وهنا يظهر أهمية دور المتطوعون في المجتمع؛ لأنهم يلعبون دورًا أيضًا في الحد من الوصمة في المجتمعات.

د-التركيز على دور الصحافة، والإعلام المسئول في التعامل مع الأزمة.

وختامًا لما سبق، يمكن التنويه إلى البيان الصحفي الذي أصدرته بعثة الدعم التقني المعنية بمرض كوفيد-19 في مصر إلى أن "اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره" و "التنسيق والشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام على نطاق أوسع سيضمن قدرة العامة على اتخاذ قرارات مستنيرة، دون الانسياق وراء الشكوك ودون الخوف من الوَصْم المرتبط بالمرض"؛ حيث سيسمح ذلك بمكافحة انتشار الوباء بفاعلية قبل أن يتطور انتقال المرض من مستوى الأفراد إلى مستوى المجتمع. لذلك فإن تضافر الجهود المجتمعية"، يعد أمرًا مهمًا وضروريًا، من خلال تضافر جميع المبادرات في إطار واحد حتى يساهم في خلق حركة وبيئة إيجابية تظهر الاهتمام والتعاطف مع المرضى، ومع من يتعرضون للوصم. وذلك من خلال التعاون المشترك مع المؤسسات المختلفة للدولة من أجل تكثيف جهود التوعية، ووضع خريطة طريق بسيطة وواضحة يتحرك من خلالها كل من يشك في حالته الصحية، مع الأخذ في الاعتبار تزايد معدلات حالات الوهم المرضي. وفي النهاية هناك ضرورة ملحة لتعبئة جميع الإمكانيات والقدرات الأهلية، والخاصة للعمل على نحو مشترك مع الجهود المبذولة من جانب الحكومةبند النتائج:

إن دور الدولة والاجهزة المعنية تبذل قصار جهدها على إن تحافظ على ان تحفظ مطالب الشعب وسلامة أراضيها

بند تحليل النتائج:

من على النت والسوشيال ميديا

بند التوصيات:

إن نحمد الله على كل شئ قدير وان نعرف ما قدرنا

الخاتمة:

وفي خاتمة هذا البحث أذكركم ونفسي بتقوى الله، وبالعمل الصالح لوجه الله تعالى، وقد بذلك جهداً كبيراً بهذا البحث وهو عمل خالصاً لله تعالى، وبهذا البحث أترك الباب مفتوح للطلاب لأن يكملون على هذا البحث، ويقدموا ما لديهم من أفكار جديدة، وذلك لكي نعمل على تطوير البحث العملي لتقدم ونهضة أمتنا الإسلامية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته